CARPO
Center for Applied Research in Partnership with the Orient

Gulf Research Center Foundation
Knowledge for All

13 BRIEF
17.07.2019

تفاهم

الأساس الفكري لبناء خارطة طريق أمنية لمنطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية

كريستيان كوخ وعدنان طبطبائي

ملخص

أطلق مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO)، ومؤسسة مركز الخليج للأبحاث (GRCF) في سبتمبر ٢٠١٨م، مشروعًا بعنوان "تفاهم": خارطة طريق أمنية لمنطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية. يهدف هذا المشروع إلى بناء ركائز فكرية جماعية للتفاهم، أوالفهم المشترك لكيفية تحديد عملية التكامل الإقليمي، وتصميم هيكل أمني مشترك لمنطقة غرب آسيا، وشبه الجزيرة العربية. وهي تعد عملية تطورية تدريجية؛ إذ تبدأ بالمكونات الأساسية اللازمة للتغلب عل حالة انعدام الثقة القائمة، ومعالجة الصراعات السياسية والايديلوجية الحالية التي تُحدد شكل المنطقة من زوايا مختلفة، فضلاً عن معالجة الأطر المفاهيمية لهذه الصراعات. ويوفر المشروع هذه المكونات الأساسية، بما فيها السعي من أجل إقامة تعاون موجه نحو القضايا المشتركة بين الجهات الفاعلة الإقليمية والتي تتناول مجموعة متنوعة من المواضيع، وهو ما لاق ترويجا ودعمًا من الأطراف الخارجية. ويسمح هذا النهج بتأسيس تدريجي للظروف والآليات التي يمكن في ظلها أن تصبح التدابير التنفيذية المتبعة لتحقيق الأمن الإقليمي حقيقة في النهاية. وقد صُمم هذا المشروع لتكون مدته ٣ سنوات، وتم تمويله من قبل وزارة خارجية ألمانيا الاتحادية.

تحتل منطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية [1] مكانة متميزة في أجندة الأمن الدولي، نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، حيث تتنافس عدد من القوى من أجل الحفاظ على وضعها الاستراتيجي و/أو تطويره في هذه المنطقة. وقد أدى التفاعل المعقد بين دول الشرق الأوسط والدول الخارجية إلى وجود قوى خَطِرة تسببت في زيادة تعقيد استقرار المنطقة الهش. وقد تفاقمت حالة عدم اليقين المتعلقة بالطموح الاستراتيجي للجهات الفاعلة بصورة أكبر بسبب غياب إطار العمل الذي يمكن من خلاله معالجة القضايا الأمنية. وبدلاً من ذلك، فإن اتباع نهج توازن القوى، الذي يرتكز بشكل كبير على نموذج عسكري تحدده العداوات المشتركة، وانعدام

1 في مبادرة تفاهم، تضم المنطقة المشار إليها "منطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية" دول مجلس التعاون الخليجي وهي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وقطر وعمان، وكذلك اليمن وإيران والعراق.

الثقة العميق، واستراتيجيات الردع، لا يزال هو المهيمن، مما يزيد بشكل كبير من حالة الارتياب وانعدام الاستقرار في منطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية، بل ويتخطاها إلى مناطق أبعد بكثير.

وبغية التغلب على هذه الحلقة المفرغة من انعدام الاستقرار والعداء المتفشي، أطلق مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) ومركز الخليج للأبحاث في سبتمبر 2018 مشروعًا بعنوان "تفاهم: خارطة طريق أمنية لمنطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية". يهدف هذا المشروع إلى بناء ركائز فكرية جماعية للتفاهم، أو الفهم المشترك لكيفية تحديد عملية التكامل الإقليمي، وتصميم هيكل أمني مشترك لمنطقة غرب آسيا، وشبه الجزيرة العربية. وهي تعد عملية تطورية تدريجية؛ إذ تبدأ بالمكونات الأساسية اللازمة للتغلب على حالة انعدام الثقة القائمة، ومعالجة الصراعات السياسية والأيديولوجية الحالية التي تُحدد شكل المنطقة من زوايا مختلفة، فضلاً عن معالجة الأطر المفاهيمية وراء هذه الصراعات. ويوفر المشروع هذه المكونات الأساسية، بما فيها السعي وراء إقامة تعاون موجه نحو القضايا المشتركة بين الجهات الفاعلة الإقليمية والتي تتناول مجموعة متنوعة من المواضيع، وهو ما لاقى ترويجا ودعمًا من الأطراف الخارجية. ويسمح هذا النهج بتأسيس تدريجي للظروف والآليات التي يمكن في ظلها أن تصبح التدابير التنفيذية المتبعة لتحقيق الأمن الإقليمي حقيقة في النهاية.[2]

نحو رؤية مشتركة لمنطقة مشتركة

وفي ضوء الحروب الدائرة في سوريا واليمن، والجو العام المحمل بالصراعات في العراق وأفغانستان، فضلا عن الوضع الحساس في البحرين ولبنان، فإن منطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية على وشك أن تواجه تفككاً على نطاق أوسع بكل تأكيد: وبالتالي، فإنه لابد من بذل جهد منظم لمواجهة القوى التي تدعم عدم الاستقرار. وتتمثل إحدى الطرق التي يمكننا اتباعها في إعادة إحياء الأفكار التي تم طرحها من قبل الخبراء الإقليميين وواضعي السياسات من أجل تنفيذ عملية أمنية إقليمية، ولا سيما تلك المتعلقة بالتركيز على الحلول والترتيبات على المستوى المتعدد الأطراف، والتي تقوم على اتفاق إقليمي شامل (تفاهم) يتعلق بالمخاوف الأمنية الأساسية والأطراف الإقليمية الفاعلة. ومن أجل التغلب على أوجه القصور في مقترحات الأمن الإقليمي السابقة، فمن الضروري وضع فكرة مشتركة عن الأمن الإقليمي قبل اتخاذ خطوات تجاه الاقتراب من إنشاء "نظام" أمني إقليمي.

ويتمثل الهدف الرئيسي لمشروع تفاهم، منذ البداية، بالنسبة للأطراف الفاعلة – وبشكل أساسي إيران والمملكة العربية السعودية، فضلاً عن مدخلات القوى الفاعلة الخارجية الإقليمية والرئيسية الأخرى – في وضع رؤية توافقية للتعريفات، والشروط والأهداف وبالتالي تشكيل الأساس لمزيد من المناقشات الأمنية في المرحلة التشغيلية الثانية.

2 في هذه الصحيفة، يُعبر مصطلح "الأمن الإقليمي" عن غياب الصراع المسلح، وتجميد التهديدات المتبادلة، وإنهاء الحصار الاقتصادي أو أي أشكال أخرى من الحظر.

والفكرة الرئيسية التي تكمن وراء هذا النهج، هي عدم الانتظار حتى تتحسن العلاقات الدبلوماسية لبناء توافق في الآراء، بل يتم توضيح المفاهيم الأساسية مسبقا من أجل اغتنام الفرص جيدًا بمجرد أن تكون متاحة. ويُمكن القول بأنه إذا تم اتباع هذا النهج قبل الانتهاء من إبرام الاتفاق النووي عام 2015م، بين إيران ومجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة + 1،[3] لكان من الممكن احتواء ذلك الزخم الذي نشأ على الصعيد السياسي. ولذلك، لا يُمكننا تضييع فرص كهذه مرة أخرى.

وفي هذا السياق، يتعين علينا أن نضع في الاعتبار دوماً بعض الأسس المفاهيمية، وتشمل هذه المبادئ ما يلي:

- الأمن فائدة جماعية تعتمد على التكامل المتبادل.
- لا يتحقق الأمن بشكل فعلي إلا من خلال الدمج.
- يجب تحديد أي عملية خطوة بخطوة، في ظل توافر المرونة الكافية التي تسمح بظهور أي تغيير قد يطرأ على القوى المحركة، وعلى آخر المستجدات. ويهدف ذلك إلى العمل على القواسم المشتركة التي تعزز التعاون والثقة والشفافية تدريجياً، مما يؤدي إلى خلق رؤية مشتركة للمنطقة.
- تبدأ العملية بالاتفاق على المبادئ التي توجه تلك العملية، بما في ذلك الالتزام بحل النزاعات بالوسائل السلمية، وهذه خطوة أولى حيوية لمعالجة حالة انعدام الثقة القائمة بين جميع الاطراف.
- تقوم أي عملية على نهج متعدد المسارات للجهات الفاعلة والقضايا. وعلى مستوى الجهات الفاعلة، هناك ثلاثة عناصر يجب تضمينها (وتكون تلك العناصر مترابطة في الوضع المثالي): الحكومة، المسار رقم 2، والتواصل بين الأفراد. وعلى المستوى الموضوعي، يتعين تحديد العديد من نقاط الاتصال "العملية"، مع التركيز على التعاون الوظيفي والموجه للقضايا.
- وفي النهاية، يتطلب الأمن الإقليمي من الجهات الفاعلة الإقليمية قيادة العملية وتملكها. ولا يمكن أن تنجح العملية إلا إذا ضمّت ممثلين إقليميين، مع إشراكهم في مناقشات واسعة النطاق، وفي نهاية المطاف نقل الملكية النهائية لهم.
- تمتلك الجهات الفاعلة الخارجية أيضًا مصلحة واضحة في منطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية، ويجب منحها دورًا. وقد ضمت هذه الجهات في بداية المناقشات الولايات المتحدة، وروسيا، وأوروبا.

إن إنشاء عملية أمنية إقليمية في غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية سيكون في النهاية بمثابة إعداد لترتيبات أمنية أوسع نطاقًا في منطقة الشرق الأوسط. ويركز مشروع تفاهم حاليًا على الانخراط في العمل التحضيري الكافي الذي يسمح بتبادل الأفكار والتفاهم، فضلاً عن تحديد المجالات التي يكون فيها التعاون الإضافي ضروريًا و/أو ممكنًا، والتنسيق كافيا بالفعل؛ فضلاً عن تحديد المتطلبات قصيرة الأجل ضمن إطار رؤية طويلة الأجل. وخلاصة القول هي أنه طالما أن إنشاء نظام أمني إقليمي لم يتحقق بعد، فإنه يتعين التركيز على إنشاء عملية حول كيفية الوصول إلى هذا الهدف.

الإطار الأمني كمسألة مرجعية

على الرغم من أنه من الضروري في سياق الأمن الإقليمي إلغاء قضايا "الأمن" و"التسيس" لإتاحة الفرصة لبيئة تسمح ببناء الثقة على نطاق أوسع، إلا أن السياسة الواقعية يجب أن تأخذ

3 مجموعة الدول الخمس + 1 تتضمن (الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والصين + ألمانيا)

في الاعتبار المصالح والأولويات الأمنية الإقليمية الحالية، والمصالح والأولويات الأمنية خارج النطاق الإقليمي، من أجل تأطير العلاقات الحالية والمستقبلية حولها. وبالتالي، فبما أن الهدف العام هو بناء أساس لمناقشات متعددة المستويات ومتعددة الوظائف حول مجموعة متنوعة من القضايا، فإنه يجب أن يبدأ السياق العام بالحقائق الجيوسياسية والجيواستراتيجية الحالية. وفي منطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية، يعني هذا تقييم الأولويات الأمنية التي تحتفظ بها بشكل أساسي الأطراف المعنية من داخل المنطقة وخارجها، مثل إيران، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة، وروسيا، وأوروبا. ويجب أن تخضع أي مبادرة مستقبلية بين هؤلاء المتنافسين الفعليين/ المحتملين – حتى في المجال الأكثر تحديدًا وتقنية – لدراسة واقعية مع الإشارة إلى المصالح الأمنية الصعبة عند تقييم جدوى المبادرة المعنية.

وقد تمكن مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO)، ومركز الخليج للأبحاث من ضم مجموعة صغيرة من الخبراء الأمنيين النافذين من أجل وضع نظرة عامة على أولويات الأمن الجيوستراتيجية المتاحة. وفيما يلي نظرة عامة موجزة للأولويات الأمنية الأساسية لكل قوة من القوى الفاعلة:

إيران: تشكلت عقيدة الدفاع والأمن في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بسبب التجربة المؤلمة لمحاولة غزو العراق لإيران والحرب التي استمرت ثماني سنوات بين البلدين. وتُدرك إيران جيدًا أنها معزولة استراتيجيًا، وأنها في مرتبة عسكرية أقل من خصومها سواء في المنطقة، أو في بقية العالم. ولذلك، يعتمد موقفها العسكري على الردع وذلك من خلال منظومتها الصاروخية، فضلاً عن دعمها لحلفائها من الدول ومن الجماعات غير الحكومية في المنطقة، وبصفة خاصة في العراق، ولبنان، وسوريا. ويتوقع المحللون أن يستمر هذا التوجه، الذي ظل متبعًا طوال العقود الأربع الماضية منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتنظر إيران إلى الولايات المتحدة باعتبارها التهديد الرئيسي لها، وبالتالي فإن الركيزة الأمنية الرئيسية في طهران هي الحد من الوجود والنفوذ الأميركيين في المنطقة. وبعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية، عززت إيران من قدراتها على الردع، فضلاً عن اتباعها لسياسة إقليمية وخارجية أقل ميلاً للمصالحة. ونظرًا إلى أن إيران تنظر دومًا إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها تهديدًا أمنيًا وليست مجرد منافس إقليمي، تولي طهران أهمية خاصة لحماية ما يسمى "محور المقاومة"[4] كتحالف رادع. ومع ذلك، تسعى إيران أيضًا إلى توسيع علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها، نظرًا للتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة للجمهورية الإسلامية وفي هذا الشأن قدمت إيران اقتراحات لجيرانها المباشرين من أجل التوافق على ترتيبات أمنية إقليمية أوسع نطاقًا، مع التأكيد على اتباع نهج جماعي، تحدده حسابات تضمن مصلحة جميع الأطراف من القوى الإقليمية، بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة.

المملكة العربية السعودية: تنظر المملكة العربية السعودية إلى إيران باعتبارها التهديد الرئيسي لها، وبالتالي تتردد المملكة دومًا في الدخول في حوار مع طهران. وتتمثل الأولويات الرئيسية من وجهة النظر السعودية في الحد من نفوذ إيران في المنطقة، وتعميق وتوسيع العلاقات مع البلدان التي لها نفس الفكر والتوجه، والحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة، مقدم الحماية الأمنية الرئيسي للمملكة، دونما تغيير. وعلى الرغم من أن المملكة تنظر إلى سياسات إدارة ترامب الحالية

4 الاستراتيجية التي أسست بموجبها الجمهورية الإسلامية شبكة على الأرض من الدول الحليفة، والقوى الفاعلة غير الحكومية أو المختلطة في جوارها الإقليمي.

بشكل إيجابي، فإن هناك درجة كبيرة من الشك حول مدى استدامة وفعالية النهج الأمريكي الحالي تجاه إيران؛ لأن الرياض تدرك جيدًا صعوبة احتواء طهران. وعلاوة على ذلك، فهناك درجة عالية من القلق بشأن الوضع الاقتصادي داخل المملكة، نظرًا للإدراك المتزايد، بأن التدخلات في اليمن لا يمكن أن تستمر دون نهاية، بما يتيح مدخلاً للمشاركة مع قنوات الاتصال الفاعلة التي لها دور في الأزمة. ولذلك، رغم أن الحوار أو التقارب مع إيران غير مطروح حاليًا على الطاولة، فإن الرياض منفتحة على المناقشات مع القوى الأخرى، حتى مع إيران في نهاية المطاف، حول عدد من القضايا مثل جهود إعادة الإعمار في سوريا والعراق، أو التسوية السياسية المستقبلية في اليمن، أو استراتيجيات ونهج مكافحة الإرهاب. وخلاصة القول هي عدم وجود تصورات ثابتة للمملكة العربية السعودية. فالمملكة منفتحة على العمل على تخفيف حدة التوترات الإقليمية الأخرى، من أجل خلق توازن في مقابل انعدام وجود حل متوقع للصراع مع إيران.

الولايات المتحدة: انخرطت واشنطن انخراطًا عميقًا في الشؤون الإقليمية لمنطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية لمدة أكثر من 50 عامًا، واصلت خلالها تحقيق مصالحها الأمنية الأساسية: وهي تتمثل في الحفاظ على وجود توازن بين القوى الإقليمية بشكل مناسب، أي السعي إلى الارتباط بحلفاء إقليميين يدعمون موقف الولايات المتحدة من أعدائها، ومنافسيها، مثل روسيا، أو الصين، أو إيران؛ وتقليل الخطر الذي يمثله الإرهاب على المصالح الأمريكية، وضمان الوصول إلى الطاقة وحرية الملاحة؛ ومكافحة الانتشار النووي. وبشكل عام، نجحت الولايات المتحدة في السيطرة على المنطقة لخدمة مصالحها، وستواصل القيام بذلك على الرغم من الإشارات الأخيرة إلى احتمال وجود إعادة توجه استراتيجي بعيدًا عن المنطقة. إن الولايات المتحدة لا تنظر إلى إيران باعتبارها قوة إقليمية قد تُبرم معها اتفاقيات ضمنية؛ إذ ترى واشنطن أن مصالحها لا تتوافق مع مصالح طهران، فضلاً عن انعدام ثقتها في أن إيران ستسعى لتحقيق أهداف تتفق مع شروط الاستقرار الإقليمي الخاصة بالولايات المتحدة. ومع ذلك، طالما لم يتم تحدي دورها الأساسي في المنطقة، فستواصل الولايات المتحدة التركيز على إنهاء النزاع مع أعدائها من أجل تجنب التصعيد غير المتعمد.

روسيا: نظرًا لأن روسيا لا تلعب ذلك الدور المحوري الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية، لذلك تهدف روسيا إلى وضع نفسها كلاعب رئيسي لإنشاء نظام إقليمي لمواجهة الهيمنة الأمريكية. ولذلك، فإن انخراط روسيا في المنطقة يستهدف استغلال النجاحات وتقليل المخاطر. وهذا يعني البحث عن روابط اقتصادية جديدة من أجل مواجهة سياسة العقوبات الغربية الحالية، وخاصة في مجالات الطاقة والزراعة والمعدات العسكرية، فضلاً عن إيجاد حلفاء جدد على الصعيد السياسي والاقتصادي، وضمان تصدير المواد الهيدروكربونية. وبالنسبة للمجالات الأخيرة، تُعتبر استراتيجيات مكافحة الإرهاب من العناصر الرئيسية من حيث وقف انتشار التطرف الديني إلى داخل الأراضي الروسية. وعلاوة على ذلك، فإن موسكو لا تريد حدوث المزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط على مستوى أوسع نطاقًا، لأن هذا قد يزيد من عدد التهديدات التي سيكون لروسيا سيطرة محدودة عليها. وبذلك، فإن الحفاظ على مستوى قوي لوجود الدولة في منطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية هو القضية الأبرز حاليًا. ولذلك، فإن روسيا منفتحة على العمليات والمناهج التي من شأنها تيسير حل النزاعات وإيجاد تسوية سياسية في المنطقة. ويشمل هذا إنشاء مجموعات متعددة الأطراف لمناقشة القواسم المشتركة

واعتماد تدابير لبناء الثقة في المنطقة، مثل المشاركة في حوارات متعددة الأبعاد حول مستقبل المنطقة. وخلاصة القول إن الاستقرار السياسي في منطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية يخدم المصالح الأساسية الروسية على المدى الطويل.

أوروبا: تُشكل منطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية أحد أهم الاختيارات الجيوسياسية في أوروبا، على الرغم من حقيقة أن أوروبا غائبة إلى حد كبير من الناحية الاستراتيجية عن هذه المنطقة. وعلى النقيض من الولايات المتحدة أو روسيا، فإن أوروبا تسعى إلى تحقيق أهدافًا معيارية في المنطقة، مثل الدفاع عن القانون الدولي وسلطة المؤسسات متعددة الأطراف. وينصب تركيز أوروبا بشكل أساسي على حماية الاتفاقية النووية مع إيران؛ إذ سينجم عن انهيار الاتفاقية المزيد من التقويض لدور الاتحاد الأوروبي وصورته كقوة معيارية عالمية. ومع ذلك، تمتلك أوروبا أيضًا مصالح اقتصادية وأمنية تتعارض مع إيران: ومنها أمن إسرائيل، وإعادة الإعمار في سوريا، والعلاقات الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى. ونتيجة لذلك، تسعى أوروبا بقوة لتحقيق التوازن بين مصالحها المتضاربة فيما يتعلق بإيران. أما فيما يخص العلاقات مع دول الخليج العربي، فتظهر سياسة أوروبا المتوازنة في قضايا الاعتماد على الطاقة، وصفقات الأسلحة المربحة، وحماية حقوق الإنسان. وقد تراجع الاتحاد الأوروبي عن نيته للسعي لإحداث تحول رئيسي في المنطقة؛ وبدلاً من ذلك، بدأت أوروبا في تبني أجندة عمل أكثر واقعية لمكافحة الإرهاب، والسيطرة على عمليات الهجرة، ومنع الانتشار النووي، وتعزيز صمود الحكومات والمجتمعات الإقليمية. ومن أجل السعي لتحقيق مقاربة شاملة لتحقيق الاستقرار في المنطقة، فإن أوروبا منفتحة على جميع المناقشات الخاصة بالتسويات السياسية في المنطقة، والمساهمة في جهود إعادة الإعمار في أماكن مثل سوريا واليمن والعراق.

وتبرز مجموعة من التناقضات عند النظر إلى كافة المصالح الأمنية للقوى الفاعلة المذكورة أعلاه، سواء تلك القابلة للتفاوض أو غير القابلة للتفاوض، بيد أن هناك بعض القواسم المشتركة والتداخلات. فيبدو أن هناك مجالات محتملة للتعاون ضمن الحدود الحالية لعدد من المصالح الأمنية، حيث يُعتبر تعزيز التداخل وخلق نقاط اتصال، بما قد يعالج الاختلافات في نهاية المطاف، هو مفتاح التحرك نحو شكل ما من أشكال تنفيذ عملية تكامل أمني إقليمي.

الطريق نحو المستقبل: التطبيق

تجمع الخطوط العريضة الشاملة للتعاون الأمني الإقليمي بين المسارات المفاهيمية والتطبيقية في عملية متوازية من أجل بناء الثقة اللازمة للمضي قدمًا نحو المستقبل. وهذا يعني، ضمن السياق الحالي للعداوات القائمة وعدم التناسق الموجود بين مختلف القوى الفاعلة، إنشاء سلسلة من قنوات الاتصال العادية التي يمكن فيها شرح وجهات النظر وتوضيحها. ويشمل ذلك توسيع دائرة وشبكات الحوار لتتضمن القوى الفاعلة الناشئة، فضلاً عن إشراكها بعيدًا عن المجموعة الرئيسية المستهدفة من "العناصر المشتبهة المعتادة"، أي المستشارين، وصناع القرار رفيعي المستوى أو المسؤولين الأمنيين. وتتمثل الفكرة في تبنى الإطار المفاهيمي – الذي تم تطويره من خلال التعرف على المصالح الأمنية الأساسية للقوى الإقليمية الفاعلة – كنقطة يرتكز حولها الحوار في المستقبل. ومع تضمين أصوات جديدة ضمن إطار عمل مفاهيمي واقعي بشكل كافٍ، تبدو أشكال التبادل المجزأة، والتي تنقسم فيها العقبات القائمة إلى أجزاء يمكن التحكم فيها، قابلة للحدوث.

وتحقيقًا لتلك الغاية، أسس مشروع تفاهم خمس مجموعات عمل، مؤلفة من خبراء إقليميين، تختص بما يلي: (1) العلاقات

التجارية والتعاون الاقتصادي؛ (2) التحديات البيئية وتغير المناخ؛ (3) إصلاح القطاع الأمني ومكافحة الإرهاب؛ (4) سرديات وسائل الإعلام والتكامل الخطابي؛ (5) جهود إعادة الإعمار في سوريا واليمن والعراق. وقد قدمت مجموعات العمل المذكورة، والتي انعقدت طوال النصف الأول من عام 2019م، برامج للحوار، بحيث يمكن إلغاء تسييس القضايا المطروحة إلى حد ما.

تكمن أهمية هذا النهج في أن مجموعات العمل المذكورة تُشكل نماذج تبادل أقل رسمية وتوفر مستوى من المرونة يتم بموجبها تقييم التعاون المحتمل. ومن خلال دمج التفكير المستقبلي، على سبيل المثال في مجالات البيئة والاقتصاد، والتركيز على أفق زمني متوسط الأجل مدته خمس سنوات، تعتبر المناقشات الحالية إحدى آليات إنهاء النزاعات، حيث تضع القضايا في سياقها (الزمني والإقليمي) الأوسع نطاقًا، بدلاً من أن يُنظر لها كموقف انعكاسي ضمن الأطر الحالية. ونظرًا لأن المصالح الأمنية المذكورة أعلاه تركز على الاهتمامات المحلية والإقليمية للقوى الفاعلة المعنية، فإن تركيز مجموعات العمل على القضايا العملية يسمح بوجود تداخل كافٍ، وخلق مساحة من التفاعل بين الجانب المفاهيمي والجانب التطبيقي للمشروع.

وتُمَكِن هذه المنهجية مجموعات العمل من تطوير مسارات عمل يمكن السير فيها، بما يُسهم في تشكيل خارطة طريق نحو عملية أمنية إقليمية في منطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية. والأهم من ذلك أن التركيز في هذه المنهجية ينصب على العملية نفسها بدلاً من الهدف الشامل للأمن الإقليمي. وهذا لن يتحقق إلا بعد وجود تفاهم حول الخطوات التي يمكن اتخاذها في أي مجال قد يبدأ فيه تنفيذ هذه العملية للوصول إلى التكامل والأمن الإقليميين بطريقة مستدامة.

التوصيات المتعلقة بأوروبا

لا تزال أوروبا تكافح من أجل تحديد دورها الدقيق في منطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية، ولكنها لم تضع بعد استراتيجية متماسكة تؤمن مصالحها الأساسية وتعزز نهجها المعياري. ولكي تواصل أوروبا العمل على ذلك الأمر، يتعين على الخبراء الاستراتيجيين وصناع السياسة الأوروبيين دراسة أربع توصيات رئيسية:

1) عدم التقليل من أهمية "القوة الناعمة" الأوروبية؛ لأنها تمنح أوروبا المصداقية والتفويض لتعزيز التكامل الإقليمي. يُشار إلى أوروبا على أنها "قوى فاعلة غير مؤثرة" في منطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية نظرًا لأنها لا تمتلك تواجداً عسكرياً مناسباً في هذه المنطقة. ومع ذلك، فهذا النقص في التواجد العسكري في هذه المنطقة تحديدًا قد أدى إلى جعل أوروبا والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا أو سويسرا، أو النرويج، أو فنلندا، أو هولندا، تحظى بقدر كبير من الاحترام والتقدير من قبل القوى الفاعلة في المجتمع المدني، وكذلك في قطاعات كبيرة من النخب الرسمية. وهذه السمعة تسمح لمسؤولي الدول الأوروبية والقوى الفاعلة في منظمات المجتمع المدني بأن تلعب دورًا بارزًا في تعزيز التكامل الإقليمي. وتعتبر المبادرات التي تقوم على علاقات الأفراد ببعضهم البعض والتبادل الثقافي، وقنوات الاتصال الرسمية، قنوات فعالة لتحقيق هذا التكامل.

2) التركيز على التعليم وبناء القدرات لتمكين القوى الإقليمية الفاعلة من تنفيذ خرائط الطريق الخاصة بالتكامل. إن تطوير المفاهيم وسبل الفهم الشاملة (أي التفاهم) المتعلقة بأفضل الطرق اللازمة للمُضي قُدمًا من أجل تحقيق التكامل الإقليمي، يجب أن يضمن تنوع خلفيات القوى الفاعلة، وقدرتها على

تنفيـذ معالـم اتفاقـات التعـاون المسـتقبلية. وتتمثـل المهمـة الرئيسـية للجهـود الأوروبيـة في تمكـين القـوى الفاعلـة والمؤسسـات الاجتماعيـة والحكوميـة مـن التواجـد في المـكان المناسـب وفي الوقـت المناسـب، وبالتـالي اغتنـام فـرص التعـاون الهادفـة.

3) الحفـاظ عـلى نهـج متـوازن، وإشراك كافـة الأطـراف الفاعلـة الإقليميـة في منطقـة غـرب آسـيا وشـبه الجزيـرة العربيـة. لا يوجـد بديـل لنهـج شـامل عنـد التعامـل مـع منطقـة غـرب آسـيا وشـبه الجزيـرة العربيـة، سـواء كان ذلـك عـن طريـق الدبلوماسـية المكوكيـة إلى عواصـم متعـددة في المنطقـة، أو عـن طريـق بيانـات صـادرة عـن الحكومـات الأوروبيـة، أو خدمـة العمـل الخارجـي الأوروبي التابعـة للاتحـاد الأوروبي، والـتي تشـترك فيهـا جميـع العواصـم، أو التواجـد المطلـق للسـلك الدبلومـاسي: يجب عـلى أوروبـا معايـرة تواصلهـا بعنايـة في جميـع الاتجاهـات مـن أجـل الحفـاظ عـلى حيادهـا ومصداقيتهـا كوسـيط محايـد في السـعي لتحقيق التكامـل الإقليمـي.

4) التأكيـد عـلى التقـارب الجغـرافي والشـعور بالانتمـاء الإقليمـي. يكمـن الفـرق الرئيـسي بـين أوروبـا والولايـات المتحـدة في القـرب الجغـرافي لأوروبـا مـن منطقـة غـرب آسـيا وشـبه الجزيـرة العربيـة. فالتطـورات الـتي تحـدث في الـشرق الأوسـط تؤثـر عـلى أوروبـا فـورًا. ويحتـاج المتحاورون الأوروبيون إلى التأكيد على نظرائهم الإقليميـين بـأن التحديـات في منطقـة غرب آسـيا وشـبه الجزيـرة العربيـة تشـكل أيضًـا تحديـات بالنسـبة لأوروبـا. وستسـاعد فكـرة التواصـل والاهتمـام المشـترك عـلى توليـد الثقـة بـين دول المنطقـة وجيرانهـا الأوروبيـين، والرغبـة في البحـث عـن حلـول مشـتركة.

إن النهـج المتعـدد الأطراف والمسـتويات للأمن الإقليمـي هـو السـبيل الوحيـد للمـضي قدماً من أجـل التغلـب عـلى حالـة غيـاب الثقـة القائمـة، والحيلولـة دون المزيد من التدهور في العلاقات الإقليميـة، وإرسـاء أسـاس يمكـن أن ينشـأ عليـه نظـام إقليمـي أكـثر اسـتقراراً، ووفقـاً للنهـج الموضـح في هـذا الملخـص، اتخـذ مـشروع تفاهـم خطـوات أوليـة في الاتجـاه الصحيـح، فقـد آن الأوان لمزيـدٍ مـن البنـاء.

CARPO
Center for Applied Research in Partnership with the Orient

عن CARPO

تأسس المركز في عام 2014م، من قبل عدد من الأكاديميين في ألمانيا والذين تدربوا في مجالات دراسات الشرق الأدنى والأوسط والعلوم السياسية والأنثروبولوجيا الاجتماعية. ويقوم المركز على البحث والاستشارات والتبادل مع التركيز على تنفيذ المشاريع بالتعاون الوثيق والشراكة مع الأطراف الفاعلة في الشرق. يعتقد الباحثون في شبكة كاربو أنه يمكن تحقيق مستقبل مزدهر وسلمي للمنطقة على أفضل وجه من خلال وضع سياسات شاملة ودعم الاستثمار الاقتصادي الذي يستوعب الإمكانات الإبداعية لجميع القوى الفاعلة ذات الصلة. ولذلك، يفتح كاربو قنوات دائمة لنقل المعرفة التفاعلية بين الأكاديميين والمواطنين ورجال الأعمال وواضعي السياسات.

عن GRCF

أُنشأت مؤسسة مركز الخليج للأبحاث (GRCF) في جنيف، سويسرا، بموجب القانون المدني السويسري المختص بإنشاء المؤسسات. وهي تهدف إلى تسهيل إجراء الأبحاث حول الخليج، وتعزيز التميز الأكاديمي سواء في منطقة الخليج أو حولها، وضمان الحصول على المعلومات الموضوعية والشاملة، والتحليلات حول هذا الجزء المهم من العالم. وباعتبارها مركزًا بحثيًا، فقد تم الاعتراف بمؤسسة مركز الخليج للأبحاث كأحد المؤسسات الرائدة في الشرق الأوسط التي تقدم رؤى ووجهات نظر من منطقة الخليج، فهي تمثل جزءاً من منتدى Think Tank Leader التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي. وتعمل مؤسسة مركز الخليج للأبحاث على تنسيق جميع الجهود البحثية لمركز الخليج للأبحاث؛ فقد أنجزت بنجاح العديد من مشاريع العمل بما في ذلك مشروع مع المفوضية الأوروبية حول علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول الخليج، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الدولي لبحوث التنمية، بكندا. ويتمثل أحد محاور التركيز الرئيسية لمؤسسة مركز الخليج للأبحاث في تغيير الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط مع التركيز بشكل خاص على السياسات الخارجية والأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، وقضايا الأمن في الخليج، والجهود المبذولة لإنشاء نظام أمني إقليمي.موقع المشروع: bonn-sanaa.de

يتم تمويل مشروع "تفاهم: خارطة طريق أمنية لمنطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية" من قبل وزارة الخارجية الألمانية.

© 2019, CARPO – Center for Applied Research in Partnership with the Orient e.V.
All rights reserved.

ISSN 2364-2467

CARPO – Center for Applied Research in Partnership with the Orient e.V.
Kaiser-Friedrich-Str. 13
53113 Bonn

Email: info@carpo-bonn.org
www.carpo-bonn.org

عن الكاتبين

كريستيان كوخ قائد مشروع تفاهم في مركز الخليج للأبحاث في جنيف، سويسرا، وكبير المستشارين في معهد Bussola في بروكسل. كما شغل سابقًا منصب مدير مركز الخليج للأبحاث ومدير الدراسات الدولية في مركز الخليج للأبحاث بدبي، كما عمل كوخ رئيسًا للدراسات الاستراتيجية في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبو ظبي من عام 1995 إلى عام 2004. يعمل كوخ على تحليل قضايا دول مجلس التعاون الخليجي التي تتعلق بالشأن الخارجي والأمني ذي الصلة، مع إيلاء اهتمام خاص بالعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. ويهتم كوخ بشكل خاص بفهم أفضل للديناميكيات التي تدفع قضايا الأمن الإقليمي في منطقة الخليج وتعزيز جوانب الأمن التعاوني بين القوى الفاعلة الإقليمية والدولية. وقد ألف الدكتور كوخ ثمانية كتب. فهو مؤلف كتاب: *Politische Entwicklung in einem arabischen Golfstaat: Die Rolle von Interessengruppen im Emirat Kuwait* فضلاً عن مساهمته في كتابة العديد من فصول الكتب والمقالات الصحفية. وقد شارك كوخ، الذي حصل على الدكتوراه من جامعة ارلنجن نورمبرغ، في "إنشاء مؤتمر إقليمي للأمن والتعاون في منطقة الخليج".

للتواصل مع الكاتب عبر ckoch@grc.net

عدنان طبطبائي: هو المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لمركز أبحاث الشرق الأوسط "كاربو" ومقره ألمانيا. وهو حاصل على منحة دراسية من معهد العلوم الاجتماعية بجامعة هاينريش هاينه في دوسلدورف. وكخبير في الشؤون الإيرانية، يتم استشارة السيد / طبطبائي من قبل صناع السياسات والشركات الأوروبية حول الشؤون الداخلية والخارجية لإيران. وتُنشر تحليلاته وتعليقه بانتظام في وسائل الإعلام الدولية. ومن خلال مشاريع كاربو، ينشط عدنان طبطبائي في العديد من مبادرات حوار المجتمع المدني الثنائية والمتعددة الأطراف التي تركز على منطقة غرب آسيا وشبه الجزيرة العربية. وعلاوة على ذلك، يرعى طبطبائي عدداً من المنشورات المختلفة والفعاليات التي تُعقد حول إيران. وقد ألف طبطبائي كتاب Morgen in Iran – die Islamische Republik im Aufbruch (Edition Körber-Stiftung, 2016).

للتواصل مع الكاتب عبر tabatabai@carpo-bonn.org